# بعد مصادقة النواب الليبي على الاتفاقية البحرية مع تركيا... قراءة تحليلية فيما وراء الرفض اليوناني المصري والصمت الإسرائيلي

فريق عربي انتلجنس

15 نوفمبر 2026

النسخة v2026.11.15
أُنشئ هذا الملف في 16 نوفمبر 2026، 12:21
النسخة الحية
https://meaintelligence.net/2026/11/libya-turkey-maritime/

عربي إنتلجنس © 2026

# المحتويات

*أثينا: "تهديد وجودي" لكريت والجزر* ..... 3
*القاهرة: بين التقارب مع أنقرة والتزامات ٢٠٢٠* ..... 3
*تل أبيب: صمت يخفي تفاهمات؟* ..... 3
*كواليس أنقرة في ليبيا: قالن في طرابلس وقرنفيل في طبرق* ..... 4
*تركيا الرابح الأكبر من معادلة التفاهمات* ..... 4

**صادق مجلس النواب الليبي بالإجماع، في جلسته المنعقدة ببنغازي يوم الثلاثاء 20 تشرين الأول/أكتوبر 2026، على مذكرة التفاهم البحرية الموقعة مع تركيا عام 2019، في تحول طوى ست سنوات من الرفض والمقاطعة السياسية لأنقرة. وجاءت المصادقة بعد تغيير قيادة المجلس وانتخاب الصالحين عبد النبي رئيسًا جديدًا خلفًا لعقيلة صالح، الذي كان يُعد حليفًا وثيقًا للقاهرة. وأعاد هذا التطور خلط الأوراق في حوض شرق المتوسط، مثيرًا ردود أفعال متباينة تعكس صراع النفوذ ومشاريع الطاقة في المنطقة.**

## أثينا: "تهديد وجودي" لكريت والجزر

لم تمضِ ساعات على قرار البرلمان الليبي حتى سارعت أثينا إلى إعلان رفضها القاطع، ومخاطبة حلفائها الدوليين، إذ تمثل الاتفاقية بالنسبة لليونان "تهديدًا وجوديًا" لسيادتها البحرية. فخط الترسيم التركي-الليبي يتجاهل الأثر القانوني للجزر اليونانية الكبرى، وفي مقدمتها كريت. وترى أثينا أن الاتفاقية تخلق حزامًا بحريًا تركيًا يقطع مياهها الإقليمية ويعزل جزرها، ورفضت المذكرة لعدم وجود سواحل متقابلة بين أنقرة وطرابلس. وقد دعم الاتحاد الأوروبي هذا الموقف، واصفًا الاتفاقية بأنها انتهاك لقانون البحار.

## القاهرة: بين التقارب مع أنقرة والتزامات 2020

رغم التقارب الدبلوماسي الأخير والزيارات المتبادلة بين القاهرة وأنقرة، فإن ملف الحدود البحرية الليبية قد لا يتماشى ظاهريًا مع مصالح مصر، التي وقّعت عام 2020 اتفاقًا لترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة مع أثينا ردًّا على الاتفاقية التركية الليبية، وهو ما يجعل الاتفاقيتين متداخلتين.

## تل أبيب: صمت يخفي تفاهمات؟

بحسب قراءات الدوائر الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية، تتضارب مصالح تل أبيب مع التوسع العسكري التركي في المتوسط؛ إذ يفصل الترسيم التركي-الليبي إسرائيل جغرافيًا عن اليونان وقبرص، ويهدد صفقات الغاز الإسرائيلية المستقبلية، ومشروع الكابلات البحرية والربط الكهربائي الذي يصل إسرائيل بقبرص واليونان، إضافة إلى مشروع أنابيب الطاقة الذي يربطها بأوروبا.

وفي قراءة ما بين سطور الصمت الإسرائيلي، تبرز خارطة تفاهمات إقليمية سرية نُسجت خيوطها، بحسب هذه القراءة، في أبوظبي. ومن المرجح أن تل أبيب منحت ضوءًا أخضر لصدام حفتر خلال لقاءات جرت في الإمارات في 27 أيلول/سبتمبر الماضي، بهدف التوصل إلى صيغة تفاهم "4+4" برعاية تركية داخل العاصمة الليبية، بما يمنح صدام قدرة على الحكم والتمكين السياسي في طرابلس، ويتماشى مع الاتفاقات الدولية ويمهد الطريق لتنفيذ خطة مسعد بولس الأمريكية.

ويُرجَّح أن الموقف الإسرائيلي لم يكن مجانيًا، إذ ضمنت تل أبيب مسار خط أنابيب الغاز والنفط المار عبر المياه الليبية

دون شروط، تحت غطاء مشروع إماراتي ضخم لمد أوروبا بالطاقة، وهو المشروع الذي ترجح المؤشرات موافقة أنقرة عليه. فقد جاءت زيارة وزير الخارجية التركي هاكان فيدان إلى الإمارات في 28 أيلول/سبتمبر الماضي بعد يوم واحد فقط من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى أبوظبي، التي عقد خلالها لقاءين منفصلين: أحدهما مع رئيس دولة الإمارات، والآخر مع صدام حفتر. ومن المرجح أن هذه اللقاءات تمخضت عن شراكة اقتصادية في مجال التنقيب عن الغاز بين شركات تركية وإسرائيلية، تعمل تحت غطاء استثماري إماراتي يضمن مصالح الأطراف الثلاثة في المتوسط. ولا يبدو ذلك مستبعدًا على تركيا، فقد وافقت في مواقف سابقة على تمديد خط الطاقة الواصل بين أذربيجان وإسرائيل عبر أراضيها.

## كواليس أنقرة في ليبيا: قالن في طرابلس وقرنفيل في طبرق

بالتزامن مع إعلان البرلمان الليبي الموافقة على الاتفاقية، وصل رئيس الاستخبارات التركية إبراهيم قالن إلى طرابلس لضبط الإيقاع الأمني والسياسي، فيما كان رجل الأعمال البارز مرتضى قرنفيل في طبرق لعقد تفاهمات مع مجلس النواب، وهو الذي يمكن وصفه سياسيًا بأنه "سفير أنقرة غير المعلن" في ليبيا.

ولفهم هذا المشهد، ينبغي النظر إلى الدوائر الثلاث الكبرى التي تصنع الحضور التركي في الملف الليبي، وهي رجال الأعمال والاستخبارات والعسكريون، فيما تمسك مؤسسة الرئاسة ببوصلة التوجه العام. وتكمن الأهمية الاستراتيجية لقرنفيل في قدرته على وصل المصالح الاقتصادية بالحسابات السياسية، وجمع تأييد دائرتين مختلفتين خلف توجه تركي موحد. ويستحضر تحركه اليوم في بنغازي مشهد ظهوره عام 2021 داخل منزل عبد الحميد الدبيبة أثناء تصويت ملتقى الحوار السياسي لاختيار رئيس الحكومة، ليعود اليوم إلى لعب الدور نفسه في الشرق، ممهدًا الطريق لشرعنة الاتفاقية البحرية عبر البرلمان.

## تركيا الرابح الأكبر من معادلة التفاهمات

يُرجَّح أن التقارير الدولية، خاصة اليهودية منها، تبرز في عناوينها مخاوف إسرائيلية من تأثير النفوذ التركي على حركة السفن العسكرية والتجارية ومشروعات الغاز والكابلات البحرية التي تربط إسرائيل بقبرص واليونان، وذلك لإخفاء الاتفاقيات غير المعلنة بين تركيا والإمارات، التي تمثل المصالح الإسرائيلية في المتوسط.

ولا يُستبعد أن تكون مصر على دراية بهذه الاتفاقيات، وأن تتماشى في الوقت نفسه مع سيناريوهات الرفض الدولية حفاظًا على مصالحها، وتغض الطرف عن المصادقة طالما لم تُمس مصالحها النفطية والأمنية بشكل مباشر.

وبالمجمل، تبدو تركيا الرابح الأبرز من هذه المعادلة؛ فقد حققت، عبر التفاهمات مع دول المنطقة، الغاية التي سعت إليها طوال السنوات الست الماضية، وهي شرعنة الاتفاقية مع ليبيا لحفظ مصالحها في التنقيب عن النفط وضمان استثماراتها في ليبيا والعمق الإفريقي.